المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜ ⴰ ⵎⴰ ⵙⵜ ⴰ ⵙⵣⵣⵉ
ⴰⵜⵎⵢⴰ ⵓⵜ ⴰⵜⵙⵎⵎⵉⵔ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

Royaume du Maroc - Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social

البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب

ورقة تقديم

نونبر 2013

الفهرس

التقديم 5

السياق العام 7

الدوافع 9

الأهداف والنتائج 12

المرجعيات والإطار المفاهيمي 14

منهجية البحث الكمي 16

منهجية البحث الكيفي 20

مراحل البحث 21

متطلبات إنجاز البحث 23

تقديم

بعد مرور عشر سنوات على إنجاز البحث الوطني الأول حول الإعاقة، تطلق وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية البحث الوطني الثاني حول انتشار الإعاقة بالمغرب، بغية الوصول إلى معطيات إحصائية كمية وكيفية حول موضوع الإعاقة ببلادنا، وحتى تتوفر لجميع المتدخلين أرقام مضبوطة نستطيع من خلالها تصنيف الحاجيات وتوحيد الرؤى بين الشركاء، وبناء مقاربات تدخلية جديدة أكثر فعالية ومردودية.

وقد كان وراء إطلاق هذا البحث الوطني عدة عوامل مرتبطة بالتحولات العميقة التي عرفها مجال العمل الاجتماعي ببلادنا منذ أكثر من عقد من الزمن، وبتزايد الاهتمام بواقع وحقوق الفئات الأكثر عرضة للهشاشة، كالأشخاص في وضعية إعاقة، وما نتج عن ذلك من إطلاق برامج واستراتيجيات قطاعية ذات انعكاسات وفعالية متفاوتة.

وإذ نقدم بين أيدي مختلف المعنيين هذه الوثيقة التعريفية الأولية لمسار إعداد وانطلاق هذا البحث الوطني، نبتغي تقريب الفاعلين من الأهداف والرهانات المرتبطة بهذا المشروع، وبمرجعياته الدولية والوطنية، وكذا المنهجية التي تم اعتمادها لتنفيذ مختلف مراحله، وبالنتائج المنتظرة منه، وذلك من خلال المحاور التالية :

1 . السياق العام

2 . الدوافع

3 . الأهداف والنتائج المنتظرة

4 . المرجعية والإطار المفاهيمي

5 . منهجية البحث الكمي

6 . منهجية البحث الكيفي

7. مراحل البحث

8 . متطلبات إنجاز البحث

السياق العام

يندرج إنجاز البحث الوطني الثاني حول الإعاقة في إطار تنفيذ البرنامج الحكومي الحالي الذي اعتمد عدة إجراءات وتدابير تهدف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وتحقيق مشاركتهم الاجتماعية انطلاقا من مبادئ الحق والعدالة والكرامة الإنسانية.

وقد تمت بلورة ذلك ضمن استراتيجية القطب الاجتماعي «4+4»، المعتمدة من قبل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والتي تضمنت، في مجال الإعاقة، برامج مهيكلة من قبيل إعداد سياسة عمومية في مجال الإعاقة، والمصادقة على مشروع قانون تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ولامركزة خدمات الاستقبال والتوجيه، ومنح المعينات التقنية عبر خلق مكاتب جهوية على صعيد تنسيقيات مؤسسة التعاون الوطني، إضافة إلى تنفيذ برنامج للولوجيات للتحسيس وتقوية قدرات الفاعلين ولتطوير الإطار التنظيمي للمجال.

وتهدف مختلف هذه البرامج إلى إحداث نقلة نوعية في التعامل مع قضايا الإعاقة، من خلال تكريس مبدأ الحق في الوصول إلى مختلف البنيات والخدمات على قدم المساواة مع باقي المواطنين والمواطنات، في تجاوب تام مع الإرادة المعبر عنها من أعلى مستويات الدولة والحاثة على إيلاء الأشخاص في وضعية إعاقة العناية والاهتمام اللازمين، والتي توجت بمصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها من جهة، وبتضمين دستور المملكة لالتزام الدولة بمحاربة كل أشكال التمييز، ومنها المبنية على الإعاقة، وإلزام المؤسسات العمومية بوضع برامج وأنشطة ترمو تحقيق اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الوطني من جهة ثانية.

ويكتسي البحث الوطني الثاني حول الإعاقة أهمية قصوى في هذه الظرفية بالذات، حيث ستمكن نتائجه من توفير الأرضية الموضوعية والعلمية لتنفيذ مختلف السياسات والبرامج التي هي قيد التنفيذ أو تلك التي سيتم بلورتها من قبل مختلف القطاعات المعنية بمجال الإعاقة، وستفيد بشكل خاص في وضع الاستراتيجية الوطنية في مجال الإعاقة قيد الإعداد ومخطط عملها.

ويستجيب إنجاز هذا البحث إلى التزام المغرب بمقتضى الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة في مادتها 31، والتي تنص على قيام الدول بجمع المعلومات المناسبة، بما في ذلك البيانات الإحصائية والبيانات المستخدمة في البحوث لتمكينها من وضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بإنفاذ هذه الاتفاقية.

الدوافع

كان وراء إطلاق البحث الوطني الثاني للإعاقة عدة دوافع لعل أهمها:

- **تقادم نتائج البحث الوطني حول الإعاقة**

تم إنجاز البحث الوطني للإعاقة سنة 2004 باعتباره أول بحث من نوعه وحجمه، وقد عرف المغرب منذ ذلك الحين مجموعة من التغيرات السياسية والاجتماعية مما أصبح من الصعب معه الإدلاء بمعطيات هذا البحث الوطني الأول لتقييم الوضع الحالي، أو اعتمادها من أجل إعداد خطة عمل وطنية وبرامج قطاعية في مجالات النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

- **تطور الاهتمام بالعامل الاجتماعي**

عرف المغرب خلال السنوات العشر الأخيرة اهتماما غير مسبوق بالجانب الاجتماعي، بما فيها مجال الإعاقة، سواء من خلال العمل الحكومي أو من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو مساهمات مؤسسة محمد الخامس للتضامن، مما انعكس بشكل كبير على واقع الأشخاص في وضعية إعاقة، وأصبح من الصعب معه اعتماد المعطيات الكمية للبحث الوطني للإعاقة.

- **غياب قاعدة بيانات**

لا تتوفر قاعدة بيانات البحث الوطني الأول للإعاقة على أي آلية تمكن المطلعين عليها من معالجة وتحليل المعطيات. كما أن طبيعة الأداة المعلوماتية المعتمدة به لا تمكن من الوصول إلى استقراءات واستنتاجات انطلاقا من هاته المعطيات، مما يصعب معه إعادة تطعيم المعلومات أو استقراء المعطيات الخاصة بعينة ما، إضافة إلى غياب آلية للتحيين التدريجي للمعطيات.

- **صعوبة استقراء نتائج البحث الوطني**

لقد تم اعتماد منهجية في البحث الوطني الأول أبانت عن عجز واضح في ما يخص تحديد بعض المعطيات اللازمة، إذ تم اعتماد المناطق عوض التقسيم الإداري للمملكة، مما صعب معه تحديد نسبة الإعاقة في كل جهة على حدة. كما أن المعطيات المتوفرة من حيث بعض الخدمات، والمعطيات المتعلقة بالوضعية السوسيو مهنية للفئات المعنية ذات بعد وطني، مما لم يمكن بالتالي من تحديد هاته الوضعية على المستوى المحلي أو الجهوي.

- **التطور الديمغرافي**

مما لا شك فيه أن أي مجتمع يعرف تطورا ديمغرافيا متناميا، وهو ما يدفع الدول إلى القيام بعملية إحصاء للسكان كل عشر سنين، إضافة إلى إجراء دراسات موضوعاتية معقة. كما أن المعطيات التي يتوفر

عليها المغرب حول الإعاقة أصبحت متقادمة وتحتاج إلى تحيين لمعرفة عدد الأشخاص في وضعية إعاقة باعتبارهم جزءا من المجتمع.
وبالانتهاء من إنجاز البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، تكون وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية قد عملت على تحيين المعطيات المتعلقة بالإعاقة في المدة المحددة في عقد من الزمن كما هو متعارف عليه في مجال المعطيات الإحصائية.

■ تضارب الأرقام والمعطيات

تم إنجاز البحث الوطني الأول حول الإعاقة بتزامن مع القيام بالإحصاء الوطني للسكان والسكنى لسنة 2004، نتج عنه تحديد نسبة الإعاقة في 5.12 بالمائة من الساكنة. إلا أنه بعد معالجة معطيات الإحصاء الوطني، تم إصدار دليل للمعطيات الإحصائية الخاصة بالإعاقة، والذي تضمن معطيات مختلفة ومتباعدة تماما عما جاء به البحث، حيث حدد نسبة الإعاقة في 2.3 بالمائة من الساكنة، الشيء الذي طرح إشكالية مصداقية تلك المعطيات، سواء التي أتى بها البحث أو الإحصاء.

ونتيجة ارتفاع معدل الشيخوخة وطول مدة عيش الفرد نتيجة التطور الحاصل في المجال الصحي، حددت المنظمة العالمية للصحة نسبة الإعاقة في 15 بالمائة عوض 10 بالمائة سابقا، مما يطرح إشكالية اعتماد أي نسبة.

الأهداف والنتائج المنتظرة

يبقى الهدف الأساسي من إنجاز هذا البحث الوطني هو توفير قاعدة جديدة للمعطيات الإحصائية الكمية والكيفية للإعاقة بالمغرب تسمح بقياس انتشار الإعاقة على الصعيد الوطني والجهوي، وتحديد دقيق للأبعاد الكمية والكيفية لأوضاع الإعاقة في بلادنا بمختلف تجلياتها.

كما يروم هذا العمل الميداني تقويم مدى استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من البنيات المتوفرة، التربوية والصحية.. وغيرها، ووصف أهم المعيقات التي تحول دون ولوجهم واستفادتهم من الخدمات المتوفرة. وستمكن نتائجه مختلف المتدخلين من تحديد حاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة، والملاءمة بين الخدمات المقدمة وهذه الحاجيات.

ولتحقيق هذه الأهداف، ينتظر أن يتم التوصل إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تحديد أنواع الإعاقة ودرجاتها بالمغرب؛
- تحديد نسبة حدة القصور ونوع المساعدة المطلوبة حسب الجهات والوسط الاجتماعي والخصائص السوسيواقتصادية؛
- تحليل العوامل البيئية التي تسهل أو تحد، حين تفاعلها مع العوامل الشخصية، من المشاركة الاجتماعية؛
- قياس مدى استخدام الهياكل المؤسساتية والخدمات الاجتماعية والعمومية، حسب مكان الإقامة وبعض الخصائص السوسيواقتصادية؛
- قياس مدى ولوج الهياكل المؤسساتية أو الجمعوية، ومدى إشعاعها وفعالية أعمالها المجتمعية؛
- قياس درجة تحقيق عادات الحياة؛
- إحصاء الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة في القطاعين العام والخاص من أجل تأهيل وإدماج حاملي الإعاقة الوظيفية الدائمة أو المؤقتة؛
- تحليل ملاءمة احتياجات الأشخاص في وضعية الإعاقة والإجابات المقدمة من طرف الفاعلين الوطنيين المعنيين بقضية الإعاقة؛
- تحليل التمثلات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة (التقدير الذاتي)؛
- إحصاء الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسات التكفل على الصعيد الوطني؛
- توفير قاعدة معطيات معلوماتية حول واقع الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة.

المرجعية والإطار المفاهيمي

المرجعية الدولية

تتحدد المرجعية الدولية للبحث الوطني الثاني حول الإعاقة في المواثيق والإتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب، والتي تهم مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل، خصوصا الإتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الإختياري الملحق بها اللذين صادق عليهما المغرب بتاريخ 8 أبريل 2009.

المرجعية الوطنية

تتمثل المرجعية الأولى للبحث الوطني في الدستور الجديد للمملكة الذي ينص في ديباجته على منع كل أشكال التمييز، ومنها المبنية على الإعاقة، وفي المادة 34 منه على حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث يلزم السلطات العمومية بوضع سياسات وبرامج موجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.
كما يجد مرجعيته في البرنامج الحكومي الحالي الذي تضمن مجموعة من التعهدات التي من شأنها النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، من بينها تحيين البحث الوطني حول الإعاقة ببلادنا.

الإطار المفاهيمي

تم اعتماد إطار مفاهيمي للإعاقة ينهل من النموذج الإجتماعي الذي يرى أن الإعاقة تنجم عن مشكل اجتماعي، استحثها المجتمع من خلال تفاعلها مع محيط غير متعاون، فهي في منظور هذا النموذج مسألة تقييد للمشاركة الإجتماعية، وهي تندرج في إطار السياسة الإجتماعية.
وقد تم في هذا الإطار، اعتماد التعريف الدولي للإعاقة كما ورد في الإتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي ينص على :
«يشمل مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين».

منهجية البحث الكمي

منهجية البحث الكمي

1 . اختيار طريقة تحديد العينة

يقتضي البحث الميداني في العلوم الإجتماعية والإحصائية اعتماد منهجية العمل الملائمة تضمن تمثيلية واسعة للساكنة المراد إحصاؤها، وذلك بهدف الحصول على بحث ذي جودة عالية. وقد تم، في هذا الصدد، اعتماد منهجية احتمالية (Méthodologie probabiliste) تحدد عينة البحث، في إطار التنسيق والتشاور مع الخبراء والمختصين في المجال، والتي تنص على أن لكل فرد من الساكنة له احتمال معين أن يكون فردا في العينة.

2 . قاعدة الإستطلاع:

إن من أهم مميزات هذا البحث كون العينة تشمل جموع التراب الوطني، وتغطي الأسر من مختلف الفئات الإجتماعية.

كما أن قاعدة الإستطلاع (Base de sondage) التي تم اعتمادها في هذا البحث هي العينة النموذجية المعتمدة من طرف مديرية الإحصاء لإنجاز أبحاثها لدى الأسر.

3 . حجم العينة:

إن تحديد حجم عينة الأسر يجب أن يأخذ بعين الإعتبار المجالات المستهدفة بالدراسة، وذلك من أجل الحصول على تقديرات موثوقة للمؤشرات الضرورية، يكون الهدف منها وضع سياسات تأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الجهوية (حضري-قروي)، والوسط الجغرافي للسكن.

وقد تقرر، في هذا الإطار، اعتماد عينة تتألف من 16044 أسرة بعد تنسيق وتشاور مع مصالح المندوبية السامية للتخطيط. كما أن حجم هذه العينة يمثل ضعف عينة البحث الوطني الأول حول الإعاقة لسنة 2004، مما سيضمن لا محالة الحصول على نسبة من الدقة تصل إلى 95 بالمائة، مع هامش للخطأ يتراوح ما بين 1 و3 بالمائة حسب الجهات.

من جهة أخرى، يعتبر هذا الإستطلاع من النوع المنضد (Type stratifié)، أي المكون من مراتب، فالمراتب المعتمدة بالنسبة لمعيار (نوعية السكن) السائد في الوسط الحضري (مثلا) هي:

- ممتازة
- عصرية
- المدينة الجديدة
- المدينة القديمة
- سكن عشوائي وسري

وبخصوص الوسط القروي، فإن البحث سيشمل جميع جهات المملكة ومختلف الجماعات القروية، سواء كانت في السهول أو الهضاب أو الجبال أو الصحراء، وكذا المناطق المتاخمة لها.

4 . توزيع العينة

ويبين الجدول توزيعا مفصلا للعينة العامة على جهات المملكة 16 حسب الوسط حضريا كان أو قرويا.

الجهات	عدد الوحدات الاولية			عدد الوحدات الثانوية		عدد الأسر	
	حضري	قروي	المجموع	حضري	قروي	حضري	قروي
واد الذهب لكويرة	28	21	49	84	63	851	642
العيون بوجدور الساقية الحمراء	23	16	39	69	48	705	494
كلميم السمارة	22	10	32	66	30	666	310
سوس ماسة درعة	24	13	37	72	39	705	382
الغرب شراردة بني حسن	17	14	31	51	42	500	421
الشاوية وردیغة	20	16	36	60	48	600	467
مراكش تانسيفت الحوز	19	14	33	57	42	545	400
الجهة الشرقية	15	11	26	45	33	427	322
الدارالبيضاء الكبرى	18	18	36	54	54	522	525
الرباط سلا زمور زعير	17	13	30	51	39	500	365
دكالة عبدة	18	14	32	54	42	522	421
تادلة أزيلال	19	15	34	57	54	571	443
مكناس تافيلالت	19	14	33	57	42	545	400
فاس بولمان	18	15	33	54	45	522	443
تازة الحسيمة تاونات	19	12	31	57	36	545	365
طنجة تطوان	17	14	31	51	42	500	421
المجموع	308	229	537	924	687	9224	6820

5 . جمع المعطيات

يتم تحديد نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة والتحليل المعمق لوضعيات الإعاقة، من خلال هندسة (بناء) مكونة من 3 أقسام:

- تحديد الملمح السوسيوديمغرافي للأسر المبحوثة: وهذا سيسمح بمقارنة المعطيات بين الأسر التي تضم بين أفرادها شخصا أو أكثر في وضعية إعاقة، والأسر الغير معنية بالإعاقة. وسيكون من الممكن معرفة ما إذا كانت هناك ترابطات متعالقة بين الميزات السوسيوديمغرافية للأسر ووجود وضعية إعاقة؛
- مرحلة الفرز: ستسمح بالتعرف إلى الأشخاص في وضعية إعاقة داخل الأسر المشمولة بالبحث (أسر العينة). وسيتم الفرز على قاعدة الأسئلة الستة الفارزة لبروتوكول مجموعة واشنطن (مجموعة الجزاء

الدولية المنبثقة عن لجنة الإحصاء للأمم المتحدة التي تلعب دور الاستشارة بهدف تسهيل قياس الإعاقة ومقارنة المعطيات بين الدول)؛

- التحليل المفصل لوضعيات الإعاقة: الشخص الذي سيتم اعتباره مؤهلا سيكون موضوع استمارة «أشخاص في وضعية إعاقة»، والتي تتضمن عدة مجزوءات (العجز وأسبابه، والولوجيات، والاندماج المدرسي والمهني، والمحيط الأسري، والولوج للعلاجات، والدخل والتشغيل... الخ).

منهجية البحث الكيفي

منهجية البحث الكيفي

يشمل البحث الكيفي مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال الإدماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى المركزي والجهوي، بحيث سيتم على المستوى الجهوي تنظيم لقاءات لمجموعات بؤرية من جمعيات المجتمع المدني والجانب المؤسساتي يهدف إلى:

- وضع تصور للحالة على مستوى الجهات المختارة في ما يخص الجهات المعنية، وأشكال التدخل والتنسيق بين مختلف الفاعلين المتدخلين في مجال الإعاقة في تنوعها، وفي مجال الإدماج المدرسي والتكوين المهني؛
- جمع انطباعات المتدخلين وتقييمهم لمختلف المبادرات المتخذة من طرف مختلف الفاعلين العموميين والخصوصيين والجمعويين، وكذا انتظاراتهم وحاجياتهم إلى الخدمات في مجال الإدماج المدرسي والمهني للأشخاص في وضعية إعاقة، وجمع الاقتراحات ومعلومات عن الممارسات الجيدة؛
- أما على المستوى المركزي، فسيتم عقد لقاءات معمقة مع الموظفين المسؤولين عن تدبير الإعاقة على المستوى الحكومي، وخاصة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية ووزارة التشغيل والتكوين المهني.

مراحل البحث

مراحل البحث

المرحلة 1 :

تقديم منهجية العمل وطريقة تدبير عملية إنجاز البحث، وتتضمن بروتوكول البحث المحدد لقاعدة الإستقراء وكيفية اختيار العينات التمثيلية، وخطة مرحلة جمع المعطيات، ومنظومة إدخال ومعالجة المعطيات، وكذلك معايير مراقبة جودة البحث.

المرحلة 2 :

تقديم قاعدة جمع المعطيات (استبيانات البحث الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة وللمهتمين بقضايا الإعاقة).

المرحلة 3:

جمع وإدخال المعطيات الخاصة بالبحث مع استقراء النتائج.

المرحلة 4:

معالجة وتحليل المعطيات، ووضع قاعدة معطيات داخل الوزارة، تمكن من الوصول إلى استقراءات واستنتاجات انطلاقا من هاته المعطيات.

المرحلة 5:

ترجمة التقرير النهائي لنتائج البحث إلى اللغة العربية

المدة الشاملة لإنجاز البحث

متطلبات إنجاز البحث

متطلبات إنجاز البحث حول انتشار الإعاقة

يتطلب إنجاز البحث الوطني حول انتشار الإعاقة في بلادنا، الذي نحن بصدده، الإلتزام بعدة مقتضيات مبدئية ومنهجية :

- تبني منهجية تدمج خاصيات الإعاقة بالمغرب، وتطور تعريف الإعاقة على المستوى الدولي؛
- منهجية مصادق عليها من طرف الهيئة الوطنية المنتجة للإحصائيات ؛
- منهجية بناء العينة لضمان أحسن تمثيلية للساكنة المغربية وتغطية جغرافية جيدة للتراب الوطني؛
- الحصول على نتائج إحصائية حول الإعاقة بالمغرب تكون مطابقة للمعايير الدولية؛
- تقويم السياسات العمومية الموجهة للساكنة من الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- إنشاء قاعدة معطيات تكون رهن إشارة الوزارة، بحيث تشكل مرجعا موثوقا بالنسبة لكافة المتدخلين.

L'enquête nationale sur la prévalence du handicap, que nous envisageons de réaliser, requiert un engagement autour de certaines démarches de principe et de méthodologie :

-adoption d'une méthodologie qui inclut les spécificités du handicap au Maroc, et prend en compte l'évolution de la définition du handicap à l'échelle internationale ;

- une méthodologie homologuée par l'ordre national producteur de statistiques ;

-une méthodologie rigoureuse pour la constitution de l'échantillon afin d'assurer une meilleure représentativité de la population marocaine, et une bonne couverture géographique du territoire national ;

-Obtention de résultats statistiques sur le handicap au Maroc conformes aux standards internationaux ;

-évaluation des politiques publiques à l'adresse de la population handicapée ;

-création d'une base de données à la disposition du Ministère qui formera un référentiel accrédité pour tous les intervenants.

EXIGENCES QUALITE DE L'ENQUETE

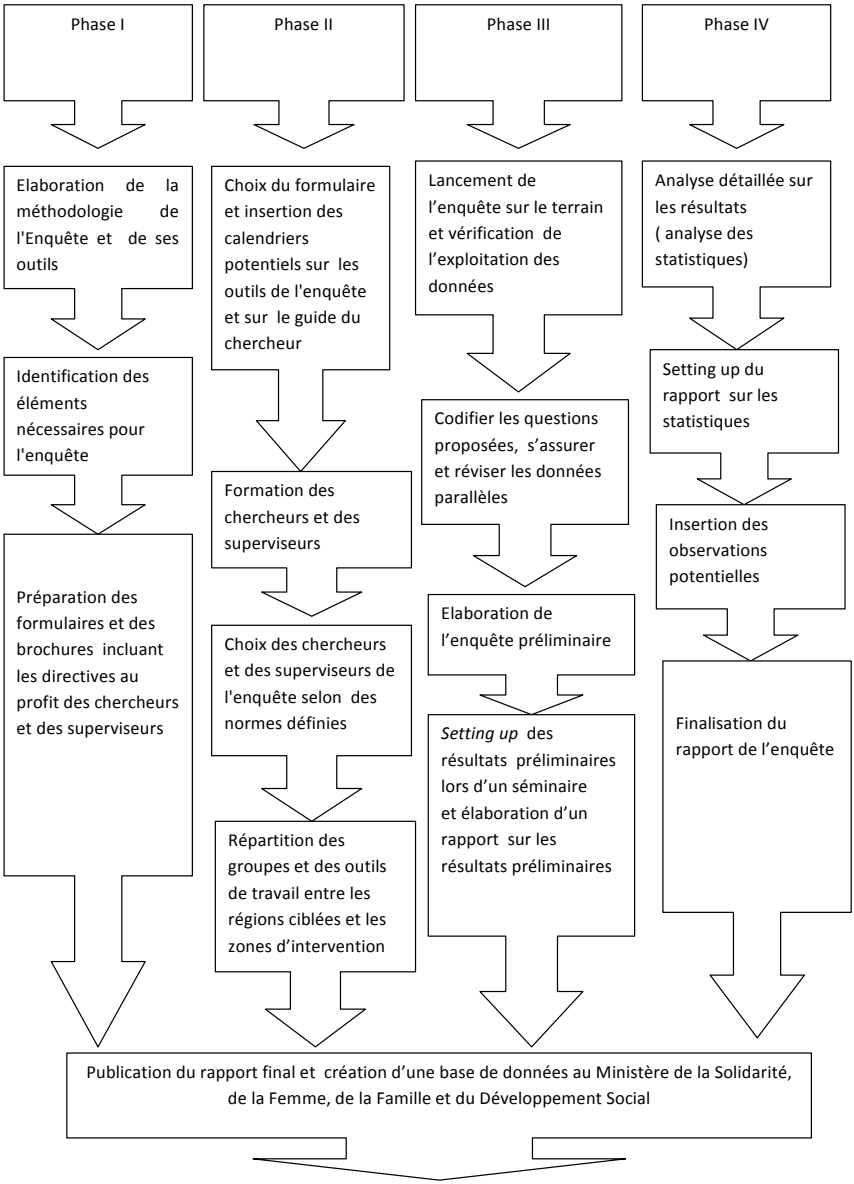
Phase I
Phase II
Phase III
Phase IV
Elaboration de la méthodologie de l'Enquête et de ses outils
Identification des éléments nécessaires pour l'enquête
Préparation des formulaires et des brochures incluant les directives au profit des chercheurs et des superviseurs
Choix du formulaire et insertion des calendriers potentiels sur les outils de l'enquête et sur le guide du chercheur
Formation des chercheurs et des superviseurs
Choix des chercheurs et des superviseurs de l'enquête selon des normes définies
Répartition des groupes et des outils de travail entre les régions ciblées et les zones d'intervention
Lancement de l'enquête sur le terrain et vérification de l'exploitation des données
Codifier les questions proposées, s'assurer et réviser les données parallèles
Elaboration de l'enquête préliminaire
Setting up des résultats préliminaires lors d'un séminaire et élaboration d'un rapport sur les résultats préliminaires
Analyse détaillée sur les résultats (analyse des statistiques)
Setting up du rapport sur les statistiques
Insertion des observations potentielles
Finalisation du rapport de l'enquête
Publication du rapport final et création d'une base de données au Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social

-la première phase sera consacrée à la présentation de la méthodologie de travail et aux modalités de réalisation de l'enquête ; elle comporte le protocole de l'enquête qui délimite la base d'extrapolation et le procédé suivant lequel seront choisis les échantillons représentatifs, le système de collecte et de traitement des données et les indicateurs qui vont servir de base pour contrôler la qualité de l'enquête ;

-la deuxième phase consistera à présenter la base de compilation des données (questionnaires de l'enquête à l'attention des personne handicapées et des personnes intéressées par les questions du handicap) ;

-la troisième phase correspond à l'étape de centralisation et d'inclusion des données de l'enquête, et d'extrapolation des résultats ;

-la quatrième étape sera dédiée au traitement et à l'analyse des données et à la mise en place d'une base de données au sein du Ministère qui ouvrira l'opportunité de parvenir à des extrapolations et déductions à partir de ces données ;

-la cinquième phase est celle de la traduction du rapport final, sur les résultats de l'enquête, en langue arabe.

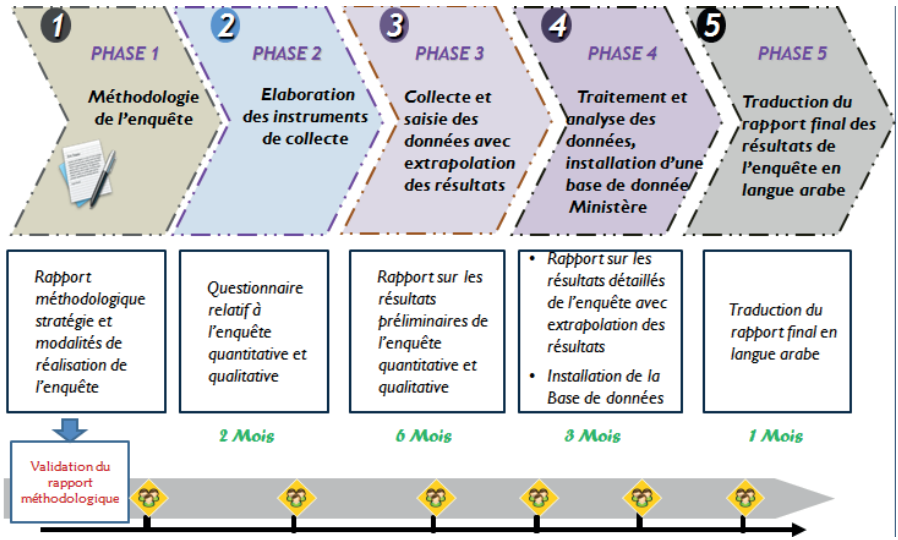

PHASAGE DE L'ETUDE

L'enquête qualitative concerne les divers acteurs et intervenants dans les champs des personnes en situation de handicap au niveau central, et régional.

1. **Niveau régional : organisation de focus group ONG et institutionnels dans le but de :**

   - Réaliser un état des lieux au niveau des régions choisies quant à l'implication et aux modes d'intervention de coordination des différents acteurs œuvrant dans le domaine du handicap, dans leur diversité, en matière d''intégration scolaire et de formation professionnelle;

   - Recueillir leur appréciation et leur évaluation sur les différentes initiatives engagées dans leur région, par eux et par différents opérateurs publics privés et associatifs, ainsi que l'expression de leurs attentes et besoins en prestations **dans le domaine de l'intégration scolaire et professionnelle des personnes en situation de handicap et collecter suggestions et bonnes pratiques ;**

2. **Niveau central : entretiens approfondis** avec le personnel responsable de la gestion du handicap au niveau gouvernemental, en particulier : Ministère de la Solidarité de la Femme, de la Famille et du Développement Social (MSFFDS), Ministère de la Santé, Ministère de l'Education Nationale, Ministère de l'emploi et de la formation professionnelle (OFPPT).

Méthodologie de l'enquête qualitative

en situation de handicap et ceux qui ne sont pas concernés par le handicap, il sera possible d'établir si des corrélations existent entre les caractéristiques sociodémographiques des ménages et l'existence de situation de handicap.

2. La phase de « filtrage » : permet d'identifier les personnes en situation de handicap au sein des ménages de l'échantillon. Il sera fondé sur le set des 6 questions filtres du protocole du Washington group (comité d'experts international, issu de la Commission de statistique des Nations Unies qui joue un rôle de conseil en vue de faciliter la mesure du handicap et les comparaisons de données entre pays.

3. L'« Analyse détaillée des situations du handicap » : la personne considérée comme éligible, fera l'objet du questionnaire « personnes en situation de handicap » comportant plusieurs modules (déficiences et causes, accessibilité, intégration scolaire et professionnelle, environnement familial, accès aux soins, revenus et emploi etc.…)

Dans le milieu rural, l'enquête touchera des provinces et des communes rurales stratifiées selon leur spécificité (plaine, montagne ou plateaux, zones sahariennes).

4-ventilation de l'échantillon :

Le tableau ci-après présente en détails la répartition de l'échantillon global sur les 16 régions du Maroc et selon le milieu Urbain/Rural ;

Régions	Nombre d'unités primaires			Nombre d'unités secondaires		Nombre de ménages	
	Urbain	Rural	Ensemble	Urbain	Rural	Urbain	Rural
Oued Dahab - Lagouira	28	21	49	84	63	851	642
Laayoune Boujdour Sakia El Hamra	23	16	39	69	48	705	494
Guelmim Es Smara	22	10	32	66	30	666	310
Souss Massa Daraa	24	13	37	72	39	705	382
Gharb Chrada Beni Hssen	17	14	31	51	42	500	421
Chaouia Ouardigha	20	16	36	60	48	600	467
Marrakech Tensifet El Haouz	19	14	33	57	42	545	400
Oriental	15	11	26	45	33	427	322
Grand Casablanca	18	18	36	54	54	522	525
Rabat Salé	17	13	30	51	39	500	365
Doukala Abda	18	14	32	54	42	522	421
Tadla Azilal	19	15	34	57	45	571	443
Meknes Tafilalet	19	14	33	57	42	545	400
Fès Boulemane	18	15	33	54	45	522	443
Taza Al Hoceima Taounate	19	12	31	57	36	545	365
Tanger Tétouan	17	14	31	51	42	500	421
Ensemble	308	229	537	924	687	9224	6820

5. **Collecte des données**

La détermination du taux de prévalence des personnes en situation de handicap et l'analyse approfondie des situations de handicap se feront à travers une architecture en trois parties **:**

1. L'identification des ménages : retracera le profil sociodémographique des ménages enquêtés. Ceci permettra de comparer les données entre les ménages qui ont en leur sein une ou plusieurs personnes

La recherche empirique, en matière de sciences sociales et de statistiques, exige l'adoption d'une méthodologie de travail appropriée pour pouvoir disposer d'une large représentation de la population qu'il est envisagé d'enquêter afin et de garantir la livraison d'un travail de haut niveau.

1. **Choix de la méthode d'échantillonnage** : La méthodologie de l'échantillonnage choisie est la méthode probabiliste. Cette approche implique que chaque élément de la population a une probabilité connue et non nulle d'appartenir à l'échantillon.

2. **Base de Sondage** : L'échantillon porte sur l'ensemble du territoire national et couvre les ménages des différentes couches sociales. La base de sondage à partir de laquelle on tire cet échantillon est l'échantillon-maître de la Direction de la Statistique pour la réalisation de ses enquêtes auprès des ménages.

3. **Taille de l'échantillon** : La détermination de la taille de l'échantillon de ménages doit tenir compte des domaines visés par l'étude. L'objectif est de disposer d'estimations fiables d'indicateurs nécessaires à la mise en place de politiques qui tiennent compte des spécificités régionales et du milieu de résidence (urbain / rural).

   En concertation étroite avec les services du Ministère et le HCP, l'échantillon sera constitué de **16044 ménages**. Cette taille importante assure un niveau de précision de 95%, et marge d'erreur entre 1 et 3% selon les régions.

4. **Plan de sondage**

   Le plan de sondage est de type stratifié. Les strates retenues reposent sur le critère « type d'habitat » du milieu urbain :

   - Luxe
   - Moderne
   - Nouvelle médina
   - Ancienne médina
   - Habitat précaire et clandestin

METHODOLOGIE DE L'ENQUETE QUANTITATIVE

La présente Enquête s'inscrit dans le cadre référentiel suivant :

1. **Le Référentiel international :**

Le référentiel international de l'enquête nationale sur la prévalence du handicap est celui des traités et conventions ratifiées par le Maroc en matière de droits de l'homme, de droits de l'enfant et plus spécifiquement la Convention Internationale relative aux droits des personnes handicapées et son Protocole Facultatif, ratifiée par le Maroc en date du 28 Avril 2009.

2. **le Référentiel National :**

- **La Constitution** : Concernant le référentiel juridique et réglementaire national, l'enquête s'inscrit dans le cadre des dispositions de la Constitution qui reconnaît les droits des personnes en situation de handicap dans son préambule et au niveau de l'article 34.
- **Le programme gouvernemental** qui constitue la deuxième source référentielle de l'enquête. Celui mentionne un ensemble d'engagements pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap, dont l'actualisation de l'enquête nationale sur le handicap dans notre pays.

3. **Le cadre conceptuel** :

Afin de réaliser cette enquête, le cadre conceptuel sur le handicap adopté s'inspire du modèle social qui considère que le handicap relève d'un problème social induit par la société et par les interactions avec un environnement hostile/peu propice. Du point de vue de ce modèle, le handicap se manifeste comme étant une réduction de la participation de l'individu du fait d'une incapacité et relève par conséquent de la politique sociale.

Ainsi la présente Enquête adopte le concept international du handicap, tel qu'il découle de la définition retenue par la convention internationale des droits des personnes handicapées. Ce concept considère les personnes en situation de handicap comme étant « des personnes qui présentent des incapacités physiques, mentales, intellectuelles ou sensoriels durables dont l'interaction avec diverses barrières peut faire obstacle à leur pleine et effective participation à la société sur la base de l'égalité avec les autres ».

REFERENTIEL ET CADRE CONCEPTUEL

- mesurer du degré de jouissance du droit à la vie ;
- Identifier les ressources humaines et les moyens matériels et financiers disponibles dans les secteurs public et privé, dans la perspective de les mobiliser pour assurer l'insertion des personnes en situation de handicap fonctionnel, permanent ou temporaire ;
- analyser l'adéquation des besoins spécifiques des personnes en situation de handicap et les réponses apportées par les acteurs nationaux concernés par la question du handicap ;
- analyser les attentes propres aux personnes une situation de handicap (appréciation personnelle) ;
- Identifier les associations qui opèrent dans le domaine du handicap et les institutions/structures d'accueil à l'échelon national ;
- Concevoir et produire une base de données concernant l'état du handicap et des personnes en situation de handicap.

Le premier objectif demeure la mise en place d'une nouvelle base de données statistique à dimensions quantitatives et qualitatives sur le handicap au Maroc. Cette base de données aura pour fonction essentielle de faciliter la mesure du degré de prévalence du handicap à l'échelon national et au niveau des régions. En effet, elle devrait contribuer à identifier les manifestations quantitatives et qualitatives des situations de handicap dans notre pays et leur portée. Ce travail de terrain a également pour ambition d'évaluer de quelle façon les personnes handicapées accèdent aux structures de santé, à l'emploi, à l'éducation et de mettre à plat les principaux obstacles qui bloquent leur accès à ces services.

Les résultats de l'enquête devraient permettre aux différents intervenants, par ailleurs, de repérer les besoins des personnes en situation de handicap et de veiller à l'adéquation entre les prestations et services dispensés par les organismes publics, privés et associatifs.

Ces objectifs doivent permettre d'atteindre un certain nombre de résultats :

- définir les types du handicap et leur sévérité au Maroc ;
- déterminer les types de déficience et la nature de l'assistance requise en fonction du milieu social et des spécificités socio-économiques; déclinés sur le plan régional ;
- analyser les facteurs environnementaux qui stimulent ou freinent la participation sociale, particulièrement lorsque ceux-ci interagissent avec des facteurs à connotation personnelle ;
- mesurer le degré d'utilisation des structures institutionnelles et services sociaux et publics, selon le milieu de résidence et en fonction du profil socio-économique des personnes en situation de handicap ;
- mesurer la proportion de l'accès aux structures institutionnelles et associatives ainsi que le rayonnement et l'efficacité de leur action sociétale de ces dernières ;

OBJECTIFS ET RESULTATS ESCOMPTES

chiffres émanent de départements gouvernementaux.

- La transition Epidémiologique : elle accompagne la hausse de vieillesse et de l'allongement l'espérance de vie des populations.
- Enfin, sur le plan international, les Organismes Internationaux (ONU, OMS, Banque Mondiale) estiment que le taux moyen de prévalence des personnes en situations de handicap dans le monde à 15% au lieu de 10% auparavant.

En définitive et au vu des fortes discordances des chiffres, une question se pose: quel taux adopter pour arrêter une politique ciblée sur les personnes et les territoires concernés par le handicap ?

données, l'exploitation sectorielle, et la mise en place d'un mécanisme d'actualisation graduelle des informations.

- la difficulté d'exploiter les résultats de la première enquête nationale : La méthodologie de la première enquête nationale a aussi montré ses limites au regard d'une approche spatiale qui n'a pas collé au découpage administratif du Royaume et a eu recours à des regroupements arbitraires des Régions. Ceci a entravé la possibilité de dégager des taux de prévalence du handicap propres à chaque région. Par ailleurs, les données disponibles relatives à certains services, ou celles qui ont trait à la situation socioprofessionnelle des catégories concernées, sont rapportées au niveau national ce qui a rendu l'identification de cette réalité, à l'échelon local ou régional, impossible à établir.

- la transition démographique : Il est certain que toutes les sociétés connaissent une transition démographique à un moment donné de leur histoire, d'où la nécessité pour les Etats d'engager des opérations de recensements de leur population chaque dix ans, en plus de la réalisation d'études thématiques ciblées. Le Maroc est en transition démographique (dont notamment un élargissement des classes d'âge supérieure et du vieillissement de la population). La transition démographique à elle seule prouve que les données disponibles sur le handicap au Maroc sont devenues caduques et ont besoin d'être actualisées afin de livrer avec précision le taux de prévalence des personnes en situation de handicap. A l'issue de la deuxième enquête nationale sur la prévalence du handicap, il sera procédé, par conséquent, à l'actualisation de ces données à un temps , comme il est d'usage dans le domaine statistique,

    - la forte discordance des chiffres provenant de différentes bases de données : La première enquête nationale sur le handicap, qui a été réalisée en parallèle avec l'opération du recensement national de la population et de l'habitat de 2004, a évalué la prévalence du handicap à 5,12% alors que le Recensement l'établit à 2,3%. Cet écart pose avec acuité la question de la fiabilité des données, que ce soit celles issues de la première enquête ou celles livrées par le recensement. Ceci est d'autant plus important que les deux

Plusieurs justifications ont motivé le lancement de la deuxième enquête nationale sur la prévalence du handicap, dont on retiendra entre autres :

- la caducité des résultats de la première enquête sur le handicap. Il faut rappeler en effet que cette enquête, la première en son genre par son ampleur dans notre pays, a été réalisée en 2004 et que depuis, le Maroc a connu un ensemble de changements sur le plan politique et social qui ont rendu les données de l'enquête obsolètes pour l'appréciation de l'état actuel du handicap dans notre pays. De ce fait, les données de 2004 ne peuvent être prises en compte pour l'élaboration d'un plan d'action national et de programmes sectoriels ciblant la promotion des droits des personnes en situation de handicap. Notre niveau de connaissance de l'Etat de la Population en matière de Handicap doit être actualisé.

- l'intérêt accru porté pour le Développement Social : le Maroc a connu, durant les dix dernières années, un intérêt sans pareil au profit de l'action sociale, y compris le domaine du handicap, que ce soit à travers les activités de l'INDH, la contribution de la Fondation Mohamed V pour la solidarité et toute la panoplie d'actions initiées par les différents départements ministériels. L'ensemble de ces actions a eu un impact positif sur les personnes en situation de handicap. Pour aller plus loin il est nécessaire de lancer une nouvelle Enquête pour actualiser les données quantitatives issues de la première enquête sur le handicap ;

- l'absence d'une base de données référence : La base de données relative à la première enquête nationale ne comporte aucun dispositif de nature à faciliter le traitement et l'analyse des données, de la part des personnes amenées à la consulter. Par ailleurs, les caractéristiques de l'outil informatique qui a servi à l'élaboration de cette base de données ne permettent pas les extrapolations, les projections et les analyses prévisionnelles. Cette lacune hypothèque la mise à jour des

JUSTIFICATIONS

vigueur se situe en droite ligne de la volonté exprimée par les Autorités Supérieures du Royaume, afin d'accorder aux personnes en situation de handicap tout l'intérêt et la considération qui leur est dûe.

Cette volonté, annoncée officiellement par les pouvoirs publics, a été matérialisée par la ratification par le Maroc de la convention internationale relative aux droits des personnes handicapées et de son protocole facultatif, ainsi que dans les dispositions de la constitution de 2011. Ceci traduit l'engagement de l'Etat de lutter contre toute forme de discrimination en matière de handicap, en plus de l'obligation faite aux organismes publics d'élaborer des programmes et d'initier des activités visant l'insertion effective des personnes en situation de handicap dans le tissu socio-économique national.

Dans la conjoncture actuelle, cette deuxième enquête nationale sur la prévalence du handicap revêt une grande importance. Ses résultats devront

- fournir la plate-forme thématique et scientifique pour le déploiement des politiques et de programmes opérationnels, dans les différents secteurs de la politique publique
- orienter le plan d'action gouvernemental afin d'aboutir à l'élaboration et à la mise en œuvre d'une stratégie nationale qui soit globale, opérationnelle et bénéficiant les personnes en situation de handicap

Cette enquête fait suite à l'engagement pris par le Maroc en vertu de la convention internationale sur les droits des personnes handicapées, étant entendu que l'article 31 de cette dernière stipule que les Etats parties sont appelés à recueillir les informations appropriées, y compris les données statistiques et résultats de recherches, de façon à formuler et mettre en œuvre les politiques visant à donner effet à la convention.

La réalisation de la deuxième Enquête Nationale sur la Prévalence du Handicap s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre du programme gouvernemental en cours qui a retenu plusieurs actions et mesures visant

- la promotion des droits des personnes en situation de handicap
- et la concrétisation de leur participation sociale en application des principes d'équité, d'égalité et de dignité humaine.

Notre vision a été mise au point dans le cadre de la stratégie du pôle social 4+4, adoptée par le Ministère de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social. S'agissant du domaine du handicap, cette stratégie inclut

- des programmes structurants, à l'instar de ceux qui sont liés à l'élaboration d'une politique publique sur le handicap,
- la promulgation d'un projet de loi consolidant les droits des personnes handicapées,
- la décentralisation des services d'accueil et d'orientation
- l'octroi d'aides techniques
    - à travers la création de bureaux régionaux domiciliés au niveau des structures de coordination de l'Entraide Nationale,
    - ainsi que par la réalisation des programmes d'accessibilité
    - et le renforcement des capacités des acteurs œuvrant dans le domaine du handicap
- la réforme du cadre juridique.

Ces différents axes doivent permettre d'accomplir un saut qualitatif en matière de politique destinée aux personnes en situation de handicap, par la consécration du droit d'accès des personnes en situation de handicap aux différentes structures et services dans un esprit d'équité. Le Programme en

CONTEXTE DE L'ENQUETE

phases dans la perspective d'obtenir des résultats fiables et crédible. Nous vous présentons ci-après le cheminement des phases préparatoires de cette Enquête :

- Présentation du contexte ;
- Justifications de l'enquête ;
- Objectifs et les résultats escomptés ;
- Référentiels ;
- Méthodologie ;
- Phases de réalisation.

Une décennie après la réalisation de la première enquête nationale sur le handicap, le Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social lance une deuxième enquête sur la prévalence du handicap au Maroc.

Cette enquête est initiée dans la perspective de :

- disposer de données quantitatives et qualitatives, concernant les personnes en situation de handicap dans notre pays ;
- permettre à tous les intervenants de disposer de chiffres fiables sur l'état du handicap au Maroc ;
- évaluer et prioriser les besoins des personnes en situation de handicap ;
- Dégager une approche harmonisée et fédératrice de la problématique des personnes en situation de handicap engageant l'adhésion des différents partenaires impliqués;
- élaborer de nouvelles stratégies d'intervention, efficaces et cohérentes au bénéfice des personnes en situation de handicap.

Plusieurs facteurs sont à l'origine du lancement de cette enquête nationale , que ce soit ceux relevant des profondes mutations que connait le domaine des politiques sociales dans notre pays depuis une décennie à travers les programmes initiés, ou de l'intérêt croissant porté à la situation et aux droits des populations, exposées à la précarité dont les personnes en situation de handicap.

En présentant un aperçu exhaustif sur le processus d'élaboration et de lancement de cette enquête nationale, nous souhaitons attirer l'attention des différents acteurs sur les objectifs et enjeux liés à ce projet et sur ses retombées internationales et nationales. La préparation de l'Enquête a fait l'objet d'une méthodologie rigoureuse pour la réalisation de ses différentes

Introduction

SOMMAIRE

INTRODUCTION 3

CONTEXTE DE L'ENQUETE.....6

JUSTIFICATIONS.....9

OBJECTIFS ET RESULTATS ESCOMPTES.....13

REFERENTIEL ET CADRE CONCEPTUEL.....16

METHODOLOGIE DE L'ENQUETE QUANTITATIVE.....18

METHODOLOGIE DE L'ENQUETE QUALITATIVE.....22

PHASAGE DE L'ETUDE.....24

EXIGENCES QUALITE DE L'ENQUETE.....27

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜ ⴰ ⵎⴰ ⵀⵜ ⵏ ⵓⵣⵣⴰⵏ
ⴰⵜⵎⵢⴰ ⵙ ⵜⵉⵡⵓⵙⵙⵉⵔⵉⵏ ⵜⵓⵎⵙⵉⵜ

المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

Royaume du Maroc - Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social

L'ENQUETE NATIONALE SUR LA PREVALENCE DU HANDICAP

Novembre 2013